



EuroMed Rights  
EuroMed Droits  
الأورو-متوسطية للحقوق

## "تعزيز المجتمع المدني في سبيل التصدي للاتجاهات القمعية: أي دور للأورو-متوسطية للحقوق؟" الحلقة الدراسية المنعقدة في 22 يونيو/ حزيران 2018 حول

### تقرير

يستند هذا التقرير إلى المبادرات والمحتويات التي انطوت عليها حلقة العمل المعنونة "تعزيز المجتمع المدني من أجل التصدي للاتجاهات القمعية: أي دور للأورو-متوسطية للحقوق؟" التي عُقدت في 22 يونيو/ حزيران 2018 في بروكسيل جامعة أكثر من سبعين مشاركة ومشاركاً من المنظمات الأعضاء في الأورو-متوسطية للحقوق من 25 بلداً. سوف يجد القراء في هذا التقرير مجموعة كبيرة من وجهات النظر المختلفة المستمدة من مناقشة غنية وكذلك من الاختلافات في الآراء الداخلية والأفكار المتباينة بشأن الحلول الواجب تقديمها وذلك ضمن سياق تشكل فيه مسائل قمع الحريات الفردية والجماعية والمساحات السياسية المتاحة للعمل والتعبير، موضوع الساعة المثير للقلق في بلدان جنوب المتوسط وشماله. إن هذا التقرير لا يزعم تسجيله لجميع المبادرات التي حصلت بأشكالها المتعددة، غير أنه يعيد رسم الخطوط الرئيسية لأسئلة المشاركات والمشاركين وللشهادات المجموعة في خلال الجلسة العامة أو من المقابلات الفردية أو أخيراً بواسطة الاستبيان الذي أُجري على شبكة الإنترنت. ويجمع الاستبيان الذي لا يدعي تمثيل الآراء تمثيلاً إحصائياً، الإجابات من عينة من 25 مشاركة ومشاركاً ينتمون إلى منظمات من عشر بلدان أوروبية وثمانية بلدان جنوب متوسطية.

### 1. "نقل مساحات المجتمع المدني" في المنطقة الأورو-متوسطية

تواجه الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والحركات المدنية في المنطقة الأورو-متوسطية أشكالاً متعدّدة من القيود التي تطال مساحة عملها وتعبيرها. ويتجسّد ذلك من خلال إصدار قوانين تقيديّة لحرية تكوين الجمعيات والتظاهر واستخدام سياسات مكافحة الإرهاب كوسيلة لتجريم المعارضة السلمية ومنع وصول التمويل الأجنبي إلى الجمعيات وشيئنته، وكذلك أيضاً من خلال شن حملات تشهير تحاول أن تساوي بين المساعدة المقدّمة إلى المهاجرين والجنوح وبين انتقاد سياسات الحكومة والإرهاب.

ليست الأنظمة القضائية في غالبية بلدان جنوب المتوسط سوى أدوات في أيدي الأنظمة الاستبدادية بدلاً من أن تكون ضمانات للحقوق الأساسية وسيادة القانون. ويجري في البلدان الأوروبية تقويض المساحة المتاحة للتعبير والعمل السياسي من جرّاء التقارب بين التهديدات

الحقيقية أو المتصورة من قبيل الإرهاب وتدفقات اللاجئين، والاستجابة الأمنية الشاملة التي يطرحها الاتحاد الأوروبي وحكومات الدول الأعضاء فيه.

ويتمّ التعبير عن هذه النماذج المختلفة باستخدام مصطلح "تقلّص مساحة المجتمع المدني". وغالباً ما يتمّ التعريف بهذا التعبير الذي استخدمته منظمات عدّة على أنّه الإخفاق في احترام الحقوق الثلاثة الأساسية: حرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع وحرية التعبير فضلاً عن إمكانية الحصول على التمويل وحرية الحركة والوصول إلى المعلومات والحوار مع صنّاع القرار. وتبيّن تقارير عدّة وجود اتجاه عام نحو تقليص مساحة المجتمع المدني سواء أفي البلدان ذات الأنظمة الاستبدادية أم في الأنظمة الديمقراطية<sup>1</sup>. وتمثّل كذلك عملية فهم ظاهرة "تقلّص مساحة المجتمع المدني" ومواجهتها أولوية قصوى بالنسبة للأورو-متوسطية للحقوق وأنشطتها إذ تقوم الشبكة برصد وضع منظمات المجتمع المدني في المنطقة وتدعم المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان عبر الأعمال التضامنية وتساهم في تعزيز بيئة أكثر ملاءمة بالنسبة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني وتدافع عنها أمام مؤسسات الاتحاد الأوروبي<sup>2</sup>. وتشكّل هذه الظاهرة أيضاً مدعاة قلق بالنسبة لمنظماتها الأعضاء في شمال أفريقيا والشرق الأوسط وعلى نحو متزايد في أوروبا. وقد ركزت عدة تقارير من منظمات دولية مثل مجلس أوروبا<sup>3</sup>، ووكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية<sup>4</sup>، البرلمان الأوروبي على هذه القضية مؤخراً.

وبالنظر اليوم إلى السياقات الاجتماعية-الاقتصادية وسياسات الدول فضلاً عن وزن الحركات اليمينية المتطرّفة أو غيرها من المجموعات التي تهدّد المجتمع، إنّنا نحتاج إلى تعزيز أشكال التضامن وتطوير استراتيجيات لمجابهة تقلّص المساحات وإغلاقها. من ناحية أخرى، يمكننا كذلك أن نضع تعبير "تقلّص مساحة المجتمع المدني" ذاته موضع تساؤل. فما هي الانتقادات التي يمكننا توجيهها إلى هذا المفهوم الذي يبدو أنّه مستخدم بشكل متزايد في أوساط الجهات المانحة والمؤسسات والمنظمات غير الحكوميّة؟ كيف يمكننا أن نتخطّى هذا المفهوم وأن ندمج أشكالاً أخرى من العمل؟ هل لا يزال "تقلّص المساحة" يشكّل وصفاً دقيقاً أم علينا بالأحرى أن نضع في الاعتبار الأشكال المختلفة من القمع التي يختبرها الأفراد أو التي ترتبط بأساليب العمل والسياقات السياسية والقضايا المدافعة عنها؟

---

<sup>1</sup> أنظري أو أنظر مثلاً تقرير منظمة "كفينا تل كفينا" المعنون "خفق الحركة-تقلّص المساحة لحقوق النساء، 2018. <sup>2</sup> في أبريل 2018، أصدرت الأورو-متوسطية للحقوق تقريراً بعنوان "حريّات مكبّلة: أي مساحة للمجتمع المدني في المنطقة الأورو-متوسطة؟" والذي بحث في أشكال القمع أو التقييد التي تحدّ من حرية تكوين الجمعيات والتجمع وحرية التعبير. وقدم التقرير تحليلاً من خلال دراسات حالة داعمة لاستنتاجاته، الآليات والاستراتيجيات الحكومية وغير الحكومية المعمول بها مقترحاً مجموعة من الاستراتيجيات والممارسات: (1) **التدابير القانونية** المتخذة من قبل الدول ضدّ هذه الحقوق، (2) **التدابير المتخذة** من الدول **خارج نطاق القضاء** (3) الأدوار المتنافضة التي يؤديها **أصحاب المصلحة خارج نطاق الدولة**، (4) استخدام **سياسات "مكافحة الإرهاب"** بهدف تقييد المساحات. كان التقرير بمثابة متابعة للحلقة الدراسية التي نظمتها الأورو-متوسطية للحقوق في بروكسيل حول موضوع "مكافحة تقلّص مساحة المجتمع المدني".

<sup>3</sup> تقرير "التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان في الاتحاد الأوروبي"، يناير 2018

<sup>4</sup> تقرير البرلمان الأوروبي، المديرية العامة للسياسات الخارجية، "تقلص مساحة المجتمع المدني: استجابة الاتحاد الأوروبي"، أبريل 2017

## مقتطف من خطاب الرئيس الشرفي الأورو-متوسطية للحقوق "ميشال توبيانا" ما هو المجتمع المدني؟ وما هي الشرعية؟

يتسع نطاق أصحاب المصلحة الذين يدعون أنهم جزء من المجتمع المدني ويمتد هذا النطاق من الكنائس إلى جمعيات صيادي الأسماك والمجتمعات الإنسانية وهناك الكثير من الأمثلة الأخرى. ويتعين علينا فعلاً أن نأخذ في الحسبان كافة هذه الهيئات الوسيطة عندما نتحدث عن المجتمع المدني. ومن الضروري بالتالي أن ندافع عن نهج شمولي إزاء كافة أطراف العالم الجمعي وألا نقع في الأفخاخ التي نصيها الخصوم الساعين إلى التقسيم من خلال استبعاد أصحاب مصلحة معينين باعتبارهم "غير شرعيين". وترتبط مسألة الشرعية بشكل رئيسي بحرية التجمع غير القابلة للتصرف وهي حرية التفكير واقتراح الحلول. ولا جدال في أن المفهوم هذا للمجتمع المدني يعطيه الشرعية للتعبير عن نفسه باسم من يجمعه ولكنها ليست بشرعية تمثل الإرادة الشعبية أو الخبرة التي سوف تتنافس مع الشرعية الديمقراطية للممثلات والممثلين المنتخبين. باختصار، إنه عمل في خدمة الديمقراطية وليس تأكيداً لشرعية متخصصة أو شعبية بإمكانها أن تتخطى عملية صنع القرار الديمقراطي.

## 2. رصد المنظمات غير الحكومية وتجرئها ونزع الشرعية عنها لماذا نناقش ذلك الآن؟

إنّ أعضاء الأورو-متوسطية للحقوق التي هي شبكة من منظمات المجتمع المدني، هم معنيون بشكل أساسي بالقيود المفروضة على حرية تكوين الجمعيات وإمكانية الحصول على الأموال والوصول إلى صنّاع القرار فضلاً عن الأشكال المتنوعة للمضايقات والتجريم ونزع الشرعية أو القمع بما في ذلك إعاقة حرية التنقل. ويتأثر الكثير منهم بشكل مباشر بالاتجاهات الاستبدادية في بعض بلدان المنطقة. تحدث ممثل جمعية حقوق الإنسان التركية "عثمان إشي" عن بعد عن التزامه، هو الذي تمّ منعه من السفر وفصله عن منصبه كأستاذ مساعد وباحث في مرحلة الدكتوراه في جامعة "أغري" في عام 2017 بعد توقيعه في يناير/ كانون الثاني 2016 إلى جانب أكثر من ألف أكاديمي آخر على عريضة للسلام حملت عنوان "لن نكون شركاء في هذه الجريمة" والتي انتقدت السياسة الأمنية التي تنتهجها الحكومة في المناطق الكردية إضافة إلى حظر التجول الدائم المفروض على مدن بأسرها<sup>5</sup>.

"كان من المحتمّ أنّه سيتم منعي من السفر لأنني أعمل في سبيل ضمان حرية تكوين الجمعيات والتعبير ضمن سياق تقلص مساحة المجتمع المدني. لقد تمّ على مدى عامين انتهاك حقوقنا الأساسية وحظر اجتماعات النقابيات والنقابيين والمدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان، وما من حرية تعبير للصحافيين وما من سيادة قانون مقرونة بنظام قضائي مستقل للبت في القضايا. بيد أنّني لا أرغب في أن أكون متشائماً بشأن الوضع؛ فعلى الرغم من كلّ شيء، لدينا حركة حقوقية نشطة. ونحن لا نزال فاعلين وإتّنا نواصل عملنا

<sup>5</sup> أنظري أو أنظر البيان الصحفي الصادر عن الأورو-متوسطية للحقوق: المعنون "تركيا: ممارسات الاضطهاد الموجهة ضد عثمان إشي"، عضو اللجنة التنفيذية للأورو-متوسطية للحقوق" مايو 2017

الدؤوب بمعزل عن ذلك ونحتاج إلى دعم حركة حقوق الإنسان في أوروبا والآليات الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان. إتنا لا نزال هنا! إتنا لا نزال إلى جانبكم!"

عثمان إشي - جمعّية حقوق الإنسان في تركيا

### ماذا يغطّي مصطلح "تقلّص مساحة المجتمع المدني"؟

ثمّة قائمة عريضة من أشكال الاجراءات التقييدية والقمعية والمُعرقلة التي يواجِها الأعضاء وهي تتضمّن الرقابة الذاتية وسحب التمويل وأشكال العنف الجسدي واللفظي وتجرّيم الأنشطة الفردية أو الجماعية (أنظري/ أنظر الجدول أدناه الذي يبيّن المجموعة الكبيرة من الأنشطة التي يشملها المصطلح والتي اختبرها بعض المشاركات/ المشاركين، فبعضهم الآخر لم يتعرّض لأيّ شكل من التقييد أو القمع.

قائمة (غير شاملة) بأشكال التقييد أو القمع التي قد يواجهها الأفراد أو المنظمات

القيود أو أشكال القمع التي يعاني منها الأفراد	القيود أو أشكال القمع التي تعاني منها المنظمات
<p>-حملات نزع شرعية -تهديدات أو أعمال عنف من قبل مجموعات أو أصحاب مصلحة غير منتمين إلى الدولة -قيود على حرية التعبير على شبكة الإنترنت وخارجها --تجريم (مضايقات قضائية، توقيفات، إقامة جبرية، احتجاز، إلخ.) أعمال عنف من قبل السلطات (الشرطة أو غيرها) -أوامر منع سفر -تهديدات أو أعمال عنف مرتكبة على أساس النوع الاجتماعي، تشويه سمعة، إلخ.) -رقابة ذاتية -تمييز في الحصول على تمويل أو سحب التمويل -رصد</p>	<p>-الاستبعاد من فضاءات المشاركة السياسية أو المشاورات العامة -حملات نزع شرعية -عراقيل إدارية (مثلاً: حظر تسجيل جمعية، منع تنظيم مظاهرة إلخ.) -تهديدات أو عنف جسدي من قبل مجموعات/أفراد لا ينتمون إلى الدولة -تشريعات تقيد وصول التمويل الدولي للجمعيات/المنظمات غير الحكومية/ النقابات العمالية -تجريم (دعاوى مرفوعة ضدّ أعضاء أو منظمات، إقامة جبرية أو احتجاز أعضاء، إلخ.) -اختراق ضمن المنظمة -أعمال عنف مرتكبة ضدّ أعضاء من قبل السلطات -أوامر منع سفر مفروضة على أعضاء -حجز/ إقفال مكاتب</p>

ترتبط أهمّ الأنباء المستمّدة من مناقشة حول الشرعيّة والاستراتيجيات الواجب تطويرها من أجل معالجة مسألة نزع الشرعيّة عن المنظّمات غير الحكوميّة، بشكلين متناقضين من الانتقاد أو القمع:

- يتعيّن من ناحية على بعض المنظّمات من بلدان جنوب المتوسط والاتحاد الأوروبي أن تتصدّى لاتجاه متزايد نحو **التجريم ونزع الشرعيّة أو أشكال التخويف ضدّ أعمالها من قبل السلطات العامّة**. وتعتمد هذه الاتجاهات بشكل كبير على السياقات السياسية والأنظمة السياسية كما يتجلّى من خلال شهادات المدافعين عن حقوق الإنسان في مصر (أنظري/ أنظر شهادة نور أدناه) أو في تركيا (أنظري/ أنظر شهادة عثمان أشي أعلاه)، وهي تتجاوز الفئات المبسّطة من قبيل التقسيم الثنائي بين شمال وجنوب أو بين أنظمة استبداديّة أو أنظمة ديمقراطية. وتظهر عمليّة تجريم المنظّمات غير الحكوميّة العاملة على مسائل الهجرة (من خلال قيامها مثلاً بعمليات إنقاذ بحري)، أنّ هذه الاتجاهات هي أيضاً موجودة في بلدان الاتحاد الأوروبي.

ويشمل ذلك من جانب سلطات الدول مجموعة من الممارسات والخطابات التي تحدّد من عمل بعض المنظّمات غير الحكوميّة أو التي تحاول أن تحدّد "الممارسات الحسنة" من خلال استبعاد أشكال العمل أو التحدي الأكثر تقدّماً عبر فرز المنظّمات غير الحكوميّة المقبولة والمنظّمات المجرّمة.

وليست الدول وحدها مسؤولة عن أشكال نزع الشرعيّة والتخويف والتهديدات بل أيضاً أصحاب المصلحة الآخرين الساعين بصورة عنيفة إلى حدّ ما إلى النيل من مصداقيّة المنظّمات غير الحكوميّة ومنع سير عملها. شهد كثير من المشاركين والمشاركين بأنّهم تعرّضوا لأشكال من التهديدات على يد مجموعات ومنظّمات وأفراد من خارج الدولة من ضمنهم مجموعات اليمين المتطرّف أو أنّهم تلقوا تهديدات عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو تعرّضوا لحمولات نزع الشرعيّة على شبكة الإنترنت.

- من ناحية أخرى، ثمة شكل متناقض من نزع الشرعيّة والانتقاد يرى المنظّمات غير الحكوميّة ليس كتهديد أو كقوّة مضادة للحكومة بل كمنظّمات ضمن "النظام القائم". من المؤكّد أنّ التعاون مع المنظّمات الدولية أو السلطات العامّة يوفّر إمكانيّة الوصول إلى صنّاع القرار لغرض التأثير على عمليّة صنع القرار أو الحصول على التمويل (من أجل إنتاج الخبرات وتنفيذ المشاريع)<sup>6</sup>، ولكّنه يتطلّب عمليّة تمهين متنامية للمنظّمات غير الحكوميّة، وهو نوع من الامتثال من أجل تلبية المتطلبات الإدارية للجهات المانحة على حساب العمل الميداني والعمل مع المتطوعين. إنّ أساليب الإدارة المستوحاة من الإدارة العامّة الجديدة<sup>7</sup> والتي تشجّع عليها الجهات المانحة بقوّة أو أنّها تفرضها قد تجعل من الصعب على المنظّمات غير الحكوميّة أن تميّز نفسها بشكل مقنع عن المنظّمات الدولية أو منظّمات الدولة. وقد يُنظر أيضاً إلى مطلب تنفيذ أساليب الإدارة هذه والعمل بها، كمطلب مقيد

<sup>6</sup> ج. شتيفيك (2013): شرح التعاون بين المنظّمات الحكومية الدولية والمنظّمات غير الحكومية-عوامل الدفع وعوامل الجذب ودورة السياسات: استعراض الدراسات الدولية 39 (4)، 993-1013.

STEFFEK, J. (2013). *Explaining cooperation between IGOs and NGOs – push factors, pull factors, and the policy cycle. Review of International Studies, 39(4), 993-1013*

<sup>7</sup> يصف هذا المصطلح نهجاً يهدف إلى دمج نماذج الإدارة من القطاع الخاص في الخدمة المدنية والهيئات العامة بهدف تحسين كفاءتها.

لعمل المنظّمات بسبب الحاجة إلى تكريس الكثير من الوقت والموارد البشرية من أجل التمكن من الامتثال لها.

**شهادة نور، 27 عاماً، محامٍ في منظّمة عاملة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان في مصر**

**بعد عام 2011، هل اختبرت أي تغيير في عملك كمحامي عامل في مجال حقوق الإنسان؟**

كانت السلطات بعد "مبارك" أكثر إدراكاً لتأثير منظّمتنا حقوق الإنسان. وتوفّرت لنا سابقاً فضاءات لعقد مناقشات وتنظيم أنفسنا والعمل بشكل جماعي غي سبيل تطوير حلول. كانت الكثير من المنظّمات ناشطة وكان لديها تخصصات مواضيعية من قبيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أو الحقوق القائمة على النوع الاجتماعي. ومن بعد ذلك، ظهرت قضية التمويل الأجنبي الشهيرة، القضية 2011/173 التي تمّ في إطارها استجواب عدّة أشخاص. ومن ثمّ أكملنا عملنا ولم يجرّ احتجاج أحد. بيد أنّه قامت العديد من المنظّمات الأجنبية وطواقم عملها عقب ذلك بمغادرة البلاد ولم يكن يدري أحد ماذا سوف يحصل.

**هل كنتَ معنياً بهذه القضية؟**

أجل، لقد كنت معنياً بهذه القضية وخضعتُ مؤخراً للاستجواب تمّ اتهامي بالتهرّب الضريبي كعضو في منظّمتي ومن ثمّ أُطلق سراحني بموجب كفالة. كما أنّه يتمّ مقاضاتي بتهمة ثانية ألا وهي تلقي تمويل من جهات أجنبية بهدف زعزعة الأمن القومي. لا تزال القضية مفتوحة.

**هل تواجه أنواع أخرى من التصييق أو القمع خارج نطاق المحاكمة؟**

أجل، جرى التصييق علينا بطرق شتى. فلقد قامت على سبيل المثال السلطات المسؤولة عن الأمن الاجتماعي أو الضرائب بالتحقيق معنا رغم أنّنا قد سدّدنا سابقاً هذه الرسوم. كما أنّنا مُنعنا من تنفيذ أنواع أخرى من الأنشطة من قبيل تنظيم دورات تدريبية ومناقشات عامّة ومقابلات وما إلى ذلك. لا يمكننا في الواقع أن ننقذ أيّ فعالية تجمع الناس معاً! فيما يلي بعض الأمثلة: نُظِمّت مؤخراً مظاهرة من أجل الاحتجاج على ارتفاع سعر بطاقات مترو الأنفاق وأُرسِلت القوآت الخاصّة من أجل إسكات الاحتجاج. يخاف الناس من التظاهر والتعبير عن أنفسهم. الأمر كلّهُ مرتبط بالتجمعات وتُعتبَر وسائل التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك ذات فائدة خاصّة في هذا الإطار. لقد جرى سجن العديد من الناشطين رغم أنّهم ليسوا فاعلين منذ فترة طويلة. تمّ اتهامهم بإثارة الناس وتحريضهم على النزول إلى الشارع من أجل الاحتجاج على زيادة الأسعار ومن بينهم محامون وأصحاب مدونات إلكترونية ذائع الصيت. لقد أوضحت السلطات أنّها لن تسمح للناس بالنزول إلى الشارع مثل ما فعلوا في عام 2011. وحَتّى في وقت الإفطار في شهر رمضان، أرسل النظام أشخاصاً مأجورين للاعتداء على المدنيين الذين كانوا يفطرون. إنهم يحاولون خنق أيّ شكل من أشكال التجمّع.

**كيف كان تأثير الضغط والمحاكمات عليك؟ هل غيرَ بطريقة ما من عملك أو التزامك؟**

إنّنا نؤمن بأنّ عملنا هو أفضل حماية لنا. إنّ المحاكمات مُقَبَّركة. ونحن لن نتغيّر. نحن نؤمن بأنّ اللحظة التي سوف نوقف فيها عملنا هي اللحظة التي سيأتون فيها لجلّينا. فإنّ أغلقنا مكتبنا، سيضحى من اليسير جدّاً عليهم الادعاء بأنّنا اقترفنا خطأ وهذا ليس صحيحاً. وحَتّى لو رُجِّ بنا في السجن، سوف نواصل نحن أو سوف يواصل آخرون عملنا، إذ لا يسعنا أن نكون هشين. لا يمكننا السماح بأن يُقال إنّنا أغلقنا مكاتبنا وأوقفنا

عملنا بسبب تهديدات بسيطة. الدفاع عن حقوق الإنسان هو ليس بجريمة! إن أوقفنا عملنا، فذلك سوف يكون بمثابة خيانة للناس الذين ندافع عنهم في المحكمة.

### هل من المهم بالنسبة لك أن تكون جزءاً من شبكة دولية؟

أنا أؤمن بأنه من المهم جداً أن نتلقى دعماً إقليمياً ودولياً. فهذا الدعم يوفّر لي الحماية في مصر. لقد أصدرت الأورو-متوسطية للحقوق يوم استجوابي بياناً صحفياً. واتّصل بي أصدقاء عدّة وعرضوا عليّ بأنّ يتكفّلوا بدفع كفالتني لأنّهم اعتبروا أنّ القضية مُجحفة. لقد شعرت بقدر كبير من الدعم والحماية.

### 3. تجاوز مفهوم "تقلّص مساحة المجتمع المدني"؟

#### منظور نقديّ ومحدوديّة الاستعارة

يتمّ أحياناً انتقاد التركيز على مسألة "تقلّص مساحة المجتمع المدني" حتّى من قبل الأشخاص الذين يعانون من تبعات هذا التقلّص، بحسب قول مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان "راجي الصوراني".

"سوف أبدأ بالخلاصة، إنّنا في وضع لم نعد نتكلّم فيه عن الموضوع، عن الضحايا. لقد أحاطوا بنا من أجل وضعنا في موقع دفاعيّ. لم نعد نتكلّم أبداً، عن الضحايا. وهذا ما يشير إليه تقلّص المساحة: حينما يبدأ المدافعون بالتكلّم عن أنفسهم. إنّنا نواجه معضلة خطيرة. [...] نحتاج إلى التمييز بين مهمتنا وبين المسائل التي نواجهها كمنظمة ولا يجوز أن نكون مهووسين بمسائلنا الخاصّة." يندرج هذا الموقف القوي ضمن سياق قد يكون فيه التركيز على المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان أو المنظمات غير الحكوميّة التي يمثّلونها مضرّاً بالقضايا الميدانية لا سيّما تلك المتعلّقة بتاريخ احتلال فلسطين والحصار المفروض على غزّة وإطلاق القوّات الإسرائيليّة النار على المحتجين المدنيين أو المفاوضات الدولية الجارية. كما جاء في تقرير معهد عبر الوطنية (TNI)، إنّ السؤال الذي يطرح نفسه هو حدود استخدام مصطلح "تقلّص مساحة المجتمع المدني" (أنظري أو أنظر المربع في التقرير "حول تقلّص المساحة، ورقة إيطارية).



تفكيك استعارة تقلص مساحة المجتمع المدني  
مساهمة معهد عبر الوطنية (TNI) ممثلاً بـ "نيام أوي بهيرين" حول تقرير "حول تقلص المساحة، ورقة إطارية"

## فَرَق تَسُدْ: ما هي المساحة / المساحات التي نشير إليها؟

يُمكن أن يساهم الاهتمام المُعطى لظاهرة "تقلص مساحة المجتمع المدني" بطريقة غير مباشرة في نزع الشرعية عن بعض أشكال العمل المشروع لا سيّما الأكثر جذريّة من بينها ويؤدّي إلى تهميش أصحاب المصلحة الأكثر ضعفاً. إنّ من يستخدم هذا الخطاب، غالباً ما يُخفق في مراعاة أصحاب المصلحة من الحركات الاجتماعية والمجتمعات والشعوب الأصلية والأشخاص الذين لا يمتلكون وثائق أم الأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول على الموارد ذاتها التي تمتلكها المنظمات غير الحكومية المهنية. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تهميش الأفراد أو المجموعات الأكثر تأثراً بالقمع علاوة على عدم تسييس مسألة القمع من خلال إعطاء أهمية أكبر للأشكال بدلاً من الدوافع السياسية الأساسية. وبدلاً من التركيز على الآليات الفردية للقمع وحدها، من الضروري أن ننظر عن كثب إلى الدوافع والاتجاهات الأوسع: زيادة الأجهزة الأمنية، عسكرة المجتمعات ونزع الشرعية عن بعض أشكال الاحتجاج.

ولا يمكن تخيل عملية تقلص المساحات هذه كظاهرة تسير في خطّ مستقيم أو كظاهرة تؤثر على مختلف المساحات السياسية للعمل والتعبير على نحو متماثل. إذ تُفتح المساحات وتُغلق بشكل مستمرّ ولا يتمّ قمع القضايا المدافع عنها بالصرامة ذاتها ضمن سياق سياسي معيّن. قد يتمّ قمع في أوروبا بطريقة أكثر تشدداً حقوق اللاجئين أو المهاجرين أو أولئك الذين يدافعون عنها فيما يبذل بلد آخر المزيد من الجهود في سبيل تأمين حقوق مجتمع الميم. وتهدف مساهمة معهد عبر الوطنية (TNI) إلى مراعاة الطبيعة الدينامية للقمع وطبيعته اللاتناظرية على حدّ سواء. ويمكن أن تتباين طبيعة القمع بحسب الأفراد أو المجموعات والقضايا التي يدافعون عنها.

## آفاق: إعادة النظر في التضامن

يهدف الهروب من خطاب يمكن أن يؤدي بذاته إلى تقلص مساحة الاحتجاج لفائدة منظمات مهنية تمتلك موارد مادية أفضل، تتطلب المساهمة كذلك تطوير تضامن بين القضايا والحركات لا سيّما من أجل دعم الحركات أو الأفراد الذين تمّ تهميشهم أو استبعادهم من الأشكال المشروعة للاحتجاج. ويتضمّن ذلك النظر في العلاقات بين الحركات الاجتماعية والمنظمات المهنية، بل أيضاً في تلك القائمة بين المنظمات المهنية ذاتها في سياق تقسّم فيه المنافسة من أجل الحصول على أموال والوصول إلى صنّاع القرار، صفوف المنظمات وتعزّز من التنافس بينها بدلاً من التضامن. كيف يمكننا بالتالي أن نقوم بالتعبئة الجماعية وأن نعيد النظر في التضامن؟ من الضروري إعادة النظر في "تقلص المساحة" من خلال البدء بأولئك الذين يبقون على هامش هذه المساحات ومن خلال توسيع نطاق التركيز على الأفراد والمجموعات المعنية.

لا يمكننا إعطاء التشخيص ذاته لأشكال القمع وعمليات إغلاق المساحة السياسية أو عزوها إلى القوى السياسية ذاتها. بيد أنّه من الممكن تفسيرها كنتيجة مترتبة عن الاستراتيجيات السياسية المنسقة أو نظام سياسي محدد أو سياق اجتماعي أو اقتصادي. إنّ المنظمات العاملة بشكل خاص على القضايا الحساسة (التي تتضمّن مواضيعها على سبيل المثال لا الحصر بحسب كل سياق وطني، حقوق المهاجرين أو حقوق الأقليات من ضمنها جماعة الميم أو المطالبات النسوية

أو الحقوق الاقتصادية أو الاجتماعية، هي التي تنزع أكثر إلى تخطّي "الخطوط الحمراء" التي تعتبرها الحكومات بأنّها الحدود القصوى. ويشكّل من ناحية أخرى تصاعد الحركات التشهيرية وتلك التي تدعو حتّى إلى أعمال عنف ضدّ المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان باسم الدين أو العقائد اليمينية المتطرّفة، عاملاً ذا أهميّة متزايدة. وبدلاً من التشكيك في الآليّات المنعزلة، يتعيّن علينا بالتالي أن ننظر في الظروف التي تشجّع على بروز هذه الظواهر المتفرّقة والسياق السياسي التي تحدث فيه. إنّ هذه الخطوط الأولى من التحقيق تدعونا إلى البحث بشكل أكثر منهجيّة في العمليّات الهيكلية والسياسات الأساسية.

### مواجهة قيود محدّدة بحسب مجالات التدخّل؟

إذاً افتراضنا أنّ القيود المفروضة أو عملية إغلاق المساحات لا ترتبط بالأسباب ذاتها أو الأفراد ذاتهم، يمكننا عندئذٍ أن نتساءل عن الأسباب المحدّدة الكامنة وراء القمع أو الرصد. فهل تواجه المنظّمات غير الحكوميّة أو الجمعيات أو يواجه الأفراد وفقاً لمجال عملها/ عملهم سواء أكان يرتبط بمسائل النوع الاجتماعي وحقوق النساء أو بمسائل الهجرة أو الحقوق الاجتماعية أو الاقتصادية في شمال المتوسط وجنوبه وشرقها، عوائق متشابهة أو محدّدة؟ هل تُظهر الشهادات أنّ القيود تؤثر بشكل خاص على المسائل "الحساسة" من الناحية السياسية؟

### النوع الاجتماعي

إنّ لتقييد مساحة المجتمع المدني تأثير سلبيّ حتّى على أعظم النساء المنخرطات في الدفاع عن حقوق الإنسان. إذ يتمّ الإصغاء عموماً إلى أصوات النساء ضمن المجتمع المدني وذلك لأنّ عددهنّ أكبر بكثير في الجمعيات والنقابات العمالية من عددهنّ في الأحزاب السياسية أو أوساط صنع القرار في الكثير من بلدان المنطقة. نتيجة لذلك، تعاني القضايا التي تناصرها الناشطات مع تقلّص مساحة العمل الخاصّة بالمجتمع المدني. وينطبق ذلك أيضاً على مجموعات الأقليات المهمّشة بسبب هويّتها الجنسانية. قد ينطوي بالفعل متغيّر "النوع الاجتماعي" على أشكال محدّدة من القمع أو التقييد (حملات كراهية، تشويه سمعة، تحرّش جنسي، إلخ).

### الهجرة واللجوء

يمتدّ تجريم المهاجرين تدريجياً ليطال المنظّمات والأفراد الذين يدعمونهم من قبيل المنظّمات القائمة بعمليات إنقاذ بحري. ويمكن أن تمثّل أشكال الدعم هذه أشكالاً من التضامن المحليّ والمساندة بين العائلات والسكّان والمهاجرين كما كانت الحال على سبيل المثال في "وادي الرويا" في جنوب شرقي فرنسا. بالتالي، يصرّ منظور الأمن ومكافحة الإرهاب من أجل التصديّ لمسائل الهجرة، هؤلاء الأفراد الذين يساعدون المهاجرين، على أنّهم شركاء ومهريّون أو حتّى متاجرون بالبشر. وفي غالبية الحالات، لا يتعلّق الأمر بعدد الإجراءات القانونية بقدر ما يرتبط بالوجود ذاته لمثل هذه القوانين التي لديها تأثير هام يساهم في ثني هؤلاء الأفراد أو ردعهم عن الأعمال التضامنية أو الالتزام السياسي.

يمكن أن ننظر في مسؤولية الدول أو المسؤولية المؤسسية في ضوء الاستراتيجيات التي تنتهجها بعض الدول كما في المجر حيث مرّر البرلمان مؤخراً قانون "أوقفوا سوروبس" في يونيو/ حزيران 2018 ممكناً من مقاضاة مقدّمي المعونة للاجئين. وفي البلدان الأوروبيّة، ثمة أمر توجيهي عائد

عام 2002<sup>8</sup> يحدّد المساعدة على الدخول والعبور والإقامة غير الشرعية ويعرّز الإطار الجزائي لقمعها ويتم تفسيره بشكل مختلف بحسب البلدان الأعضاء التي قد ترجع إليه من أجل تجريم العبور غير الشرعي للحدود. ويشمل التشهير بالجمعيات والمنظمات غير الحكومية كذلك توجيه الاتهامات لها بأنّها مُهزّبة وتعمل لأسباب ماليّة. ولا تأتي أشكال نزع الشرعية هذه من طرف أصحاب المصلحة في الدولة فحسب بل أيضاً من مجموعات أخرى قد تكون قريبة من اليمين المتطرّف ولا يقتصر الأمر على هذه الأطراف فقط. إذ تقوم "عامّة الناس" بالتهديد والترهيب على شبكة الإنترنت وخارجها. وفي سياقات اجتماعية وسياسية مختلفة مثل الجزائر ولبنان وفنلندا وهنغاريا وبولندا وبلغاريا، شهد أعضاء المنظمات غير الحكومية على سياق من العداء تجاه المهاجرين واللاجئين والجهات العاملة على المسائل المرتبطة بهم.

### **مقتطف من خطاب "كاترين تول"، نائبة رئيس الجمعية الأوروبية للدفاع عن حقوق الإنسان وعضو في اللجنة التنفيذية للأورو-متوسطية للحقوق**

إنّ الصعوبات التي تواجه المنظمات العاملة في مجال حقوق المهاجرين، نجدها أيضاً في التفاعلات مع المؤسسات الوطنية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي. فعلى مدى سنوات، مالت المشاورات والمنتديات وعمليات التمويل إلى تفضيل:

- من ناحية الجمعيات الكبيرة على الجمعيات الصغيرة؛
- من ناحية أخرى، الجمعيات التي تتمتع بعلاقات أكثر "وديّة" مع المؤسسات؛
- التنافس بين المنظمات من أجل الحصول على تمويل على حساب التعاون فيما بينها.

ويتجلّى ذلك من خلال اختيار المنظمات التي يمكنها أن تشارك في الشبكات أو المنتديات وعبر إنشاء منصات تشكلّ مساحات منفصلة لإجراء المناقشات مع المؤسسات. كما أنّ الصعوبة في الحصول على التمويل هي أيضاً ناجمة عن مرور أموال الاتحاد الأوروبي عبر السلطات الوطنية التي بوسعها اختيار المنظمات التي تتماشى مع أهدافها الخاصّة. ويمكن على مستويات عدّة مراقبة المؤسسات وهي تُنشئ مجتمعات المدني "الخاص".

وأخيراً، تضع إدارة الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الوطنية عمل الجمعيات ضمن إطار تقنوقراطي متنامٍ. إنّ هذا الإطار التقنوقراطي هو أشبه بشكل من أشكال الإشراف والرقابة عبر شركات التدقيق وهو ليس بالضرورة ملائماً بالنظر إلى أهداف عمل الجمعيات.

### **4. ما هو التفاعل أو ما هي التفاعلات بين منظمات حقوق الإنسان والأشكال الأخرى من الاحتجاج والنشاط؟**

من أجل أن نمضي إلى أبعد من مفهوم قمع الحقوق والحريّات، القائم بشكل رئيسي على تصوّر يتمحور نوعاً ما حول المنظمات غير الحكومية، يتعيّن علينا طرح السؤال التالي: **ما هي أشكال التفاعل التي يمكن تصوّرها بين منظمات حقوق الإنسان والأشكال الأخرى من الاحتجاج والنشاط؟** إنّ القيود المفروضة على أشكال العمل أو التعبير الجماعيين، لا تؤثر فحسب

<sup>8</sup> توجيه عام 2002 / 90 / EC الصادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي

على المنظّمات غير الحكومية أو المدافعين عن حقوق الإنسان. فلقد ظهرت في شمال المتوسط وجنوبه أشكال متنوّعة من الاحتجاج والحراك انطلاقاً من ميدان التحرير إلى حراك "طلعت ريحتكم" في لبنان إلى حراك الغاضبين عبر تطوين (تونس) والحسيمة (المغرب) وحتّى الحركات المناهضة للتقشف في اليونان. وما يتبدّى لنا عبر كافّة هذه الأمثلة أنّه لا يمكننا أن نحصر التفكير حول "تقلّص المساحة" بالمنظّمات المهنية والمعترف بها قانوناً. إنّ المناقشات التي دارت حول ما يمكن للأورو-متوسطيّة لحقوق أن تفعله بالنسبة لمختلف الحركات وأصحاب المصلحة لا تزال بعيدة عن بلوغ إجابة تحظى بالإجماع. بيد أنّه يبدو من الواضح بالنسبة للمشاركين أنّها مسألة ذات أهميّة وأنّ إجراء هذه المناقشة هو أساسي إذا أردنا أن نمنع عمليّة نزع الشرعية عن أشكال معيّنة من النشاط وتهميشها لا سيّما الأكثر جذريّة منها أو تلك المنقّذة من قبل أصحاب المصلحة بأقلّ قدر من الموارد وأقلّ اعتراف.

**"من أجل التضامن في عمليّات التعبئة" مقتطف من المقابلة التي أُجريت مع "إيزانياس بارينبادا"، أستاذ محاضر في جامعة كومبلوتنسي بمدريد وعضو في الأورو-متوسطية للحقوق (2015-2018) وفي منظّمة التعاون مع بلدان الجنوب -SUDS**

لقد ركّزت الأحداث الأخيرة على تلك الحركات الاجتماعية المفهومة على أنّها فعاليّات غير متكرّرة أم مستمرّة بمرور الوقت مرتبطة بالتغيير الاجتماعي. لقد هزّت حركات من هذا القبيل فرنسا مع إضرابات السكك الحديدية والتحرّكات في محيط منطقة "نوتردام دي لاند". وفي إسبانيا، شلّ اعتصام 8 مارس لحقوق النساء البلد. وترتبط هذه الفعاليات الجماعية بشكل رئيسي بمجموعة من القيود المفروضة على الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعية، لا سيّما من خلال سياسات التكيف والسياسات المتعلقة بالحصول على الرعاية الصحيّة. إذ لا يمكن تصوّر المواطنة الكاملة من دون البناء على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وتحقيق الظروف المادية التي تصون كرامتهم. ويلحق التجريم والإطار القانوني المتغيّر أدّى فادحاً بالحركات الاجتماعية التي يشكّل المشاركون فيها الضحايا الرئيسيين لعمليّة القمع. تقوم الدولة بالتالي بثني المواطنين عن المشاركة من خلال إسكات أصواتهم خارج الإطار الانتخابي. من خلال عمليّة القمع هذه، يوضع مفهوم المواطنة ذاته موضع تساؤل. ويدعو "إيزانياس بارينبادا" إلى عدم الوقوع ببساطة في ثنائية الجمعيات والحركات الاجتماعية. فكيف يمكن لمنظّمات حقوق الإنسان ألا تكون معنية بهذه القضايا. إنّ القضايا والحقوق التي تدافع عنها هذه الحركات والجمعيات تشكّل الأساس الفعلي الذي ترتكز عليه المواطنة للجميع.

"هل تتشارك الجمعيات والحركات الاجتماعية الاهتمامات ذاتها؟ في اللغة الفرنسية، نستخدم مصطلح (solidarité) أي التضامن المشتق من الكلمة اللاتينية *solidus* (سوليدوس) أي صلب ومتماسك، إنّها ليست بعلاقة ذات طابع أبوي، فالأمر يتعلّق بأساس مشترك، بتشاطر قضية مشتركة. يتعيّن علينا إيجاد أشكال من التكامل والمساحات المشتركة لا تكون فقط عمليّة الطابع بين مهنيين يعرفون كيفية بناء ملف طلي تمويل وأولئك الذيم ليس بمقدورهم القيام بذلك. من الضروري أن نبني ثقافة جديدة من التعاون خارج الممارسات القديمة". "إيزانياس بارينبادا"

تواجه عمليّة الدفاع عن الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعية تحديّات متعددة:  
□ من ناحية، قمع متزايد للحركات الاجتماعية وللجمعيات الملتزمة بهذه الحركات.

□ تواجه عملية الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية صعوبة خاصة بسبب الالتزامات المقدّمة إلى المنظّمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ولا يُعترف دائماً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية على أنّها مطلب مشروع في إطار حقوق الإنسان في حين أنّ الحقوق المدنية والسياسية ترتبط ارتباطاً جوهرياً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

**نساء ورجال بمهام متعدّدة: أفراد ومجموعات يطمسون الحدود ويتحدون التصنيفات**  
سوف يكون من المضمّل تصوّر المنظّمات غير الحكوميّة والحركات الاجتماعية ككيانات منفصلة تماماً. يجد الكثير من أعضاء الأورو-متوسطية للحقوق كمنظّمات أو أفراد أنفسهم على تقاطع طرق بين أنماط العمل والتنظيم هذه. إذ تدعم على سبيل المثال الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (AMDH) الحركات الاجتماعية مثل حركة 20 فبراير (أوائل عام 2011) وحراك الريف الشعبي (الذي بدأ في عام 2016). وتمتدّ عملية قمع هذه الحركات الاجتماعية حتّى إلى الجمعية المغربية لحقوق الإنسان التي تمّ حظر العديد من أنشطتها. يُنظر بالتالي إلى الدعم المقدم للحركات الاجتماعية كخطّ أحمر لا ينبغي تجاوزه وكسبب رئيسي للملاحقة القضائية. غير أنّ تخطّي هذا الخطّ الأحمر يُعتبر ضرورة من أجل الوقوف إلى جانب أصحاب المصلحة في الكفاح الاجتماعي. إنّ المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية-FTDES هو أيضاً على مفترق طرق بين الدعوة ودعم الحركات الاجتماعية. لقد أنشأ المنتدى التونسي مرصداً لغرض رصد الحركات الاجتماعية وخلق الروابط بينها.

يملك أعضاء كثر في المنظّمات أيضاً خلفية نضالية تجمع بين خبراتهم كأعضاء في الجمعيات والمنظّمات غير الحكومية والنقابات العمالية و/ أو مشاركتهم في حركات اجتماعية متنوّعة. ففي الواقع تشجّع هذه المسارات المتعددة على إقامة الروابط بين الأفراد والمنظّمات وتصميم عمل يتعدّد فيه أصحاب المصلحة.

### **مقتطف من المقابلة التي أُجريت مع وديع الأسمر، الرئيس المنتخب للأورو-متوسطية للحقوق في عام 2018، الأمين العام للمركز اللبناني لحقوق الإنسان وعضو ناشط في حركة "طلعت ريحتكم" في لبنان**

"برأيي، من بين التحديات الرئيسية التي تواجه حركة حقوق الإنسان هو مرورنا بأزمة وجودية على نحو يشبه كثيراً ما يحدث مع الحركات السياسية. لقد بدأ يخيب أمل الناس شيئاً فشيئاً بهذا النوع من العمل. وبإمكاننا دائماً أن نحاول الهروب من الواقع وأن نقول "لا، لا، لا إتيها الأنظمة التي تقمعنا". ولكن في الوقت عينه، ثمة تغيير في أساليب النشاط السياسي. أنا أعتقد بأنّ الحركات الاجتماعية تأخذ أحياناً الدور الذي كانت تضطلع به منظّمات حقوق الإنسان في الماضي. لماذا؟ لأسباب عدّة، لأننا أصبحنا ذوي تخصص وقليلي الحركة. إنّنا نغدو بشكل متزايد منظّمات من الخبراء ولم نعد منظّمات من الأعضاء والنشطاء... لقد تبين لي شخصياً ومن خلال مساري الشخصي على مدى عدّة أعوام، بأنني كنت من ضمن المبادرين إلى إطلاق إحدى أهمّ الحركات الاجتماعية في لبنان والتي لا تزال مستمرة إلى يومنا هذا وهي حركة "طلعت ريحتكم". لقد عايشنا هذه الفترة واختبرت رؤية الناس الذين كانوا يتظاهرون في الشوارع، بشأن ما يمكن أن نسميها عموماً المنظّمات غير الحكومية. فكيف يمكننا أن نكفل عدم قتل التمهين للتطوُّع؟ كيف يمكننا أن نكفل الحفاظ على هذا التواصل مع الميدان لأننا نصبح في نهاية المطاف ما يمكن أن

يسمى بـ "خبراء" نتحدث لغة نفهمها وحدنا وأحياناً نقلق بشأن مسائل ونلقي الضوء على قضايا أو نعطيها أولوية فيما هي لا تحظى سوى باهتمام ضئيل لدى عامة الناس. [...] من الضروري أن نعيد النظر في عمليّات التعبئة، أن نضع نهجاً جديداً إزاء عمليّات التعبئة."

## آفاق

ما هي المساحات التي نتحدّث عنها؟ هل هي مساحة سياسية للتعبئة؟ هل هي مساحة مهنية تكتنفها مطالب ذات صلة بظروف العمل، بالحصول على التمويل والعمل الذي تنظّمه عقود أجور؟ هل هي مساحة على شبكة الإنترنت أم خارجها؟ هل هي مساحة من النضالات الموحّدة أو المقسّمة إلى مواضيع تواجه تحديّات وعقبات محدّدة؟ وفقاً لتجارب المنظّمات ومواقعها وخصائصها، يقدّم هذا التقرير إجابات مختلفة على هذه الأسئلة ويقترح مساحات متقاطعة. إنّ "تقلّص المساحة" الذي هو تعبير ابتكرته بشكل رئيسي المنظّمات غير الحكومية والموضوع بالتالي في سياق اجتماعي ومهني، يشكّل أيضاً محور الكثير من النقاشات الدائرة. فكيف يمكن توسيع نطاق هذا المفهوم لكي يشمل أصحاب المصلحة الآخرين والأشكال الأخرى من التعبئة والأنواع الأخرى من المطالب؟ رغم أنّ "التقلّص" الذي يتبع خطأً مستقيماً وثابتاً، قد لا يكون ملائماً كمصطلح بما أنّ الأشكال المحددة للقمع تتغيّر مع مرور الوقت، تشير الدلائل إلى أنّه بصرف النظر عن الثنائية الفاصلة بين الشمال والجنوب، تشعر مختلف منظّمات المجتمع المدني بالقلق حيال هذه القيود أو حتّى إزاء إغلاق المساحات سواء أكانت هذه المساحات مساحات احتجاج أو مساحات مهنيّة-اجتماعيّة أو مساحات على شبكة الإنترنت أم خارجها لحرية التعبير.

